



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون الثاني 2019

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4639730 / 4638889 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
13	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
21	المالية العامة	ثالثاً
39	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2018 بنسبة 4.5%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3% خلال عام 2017. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2018 ليصل إلى 18.6% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.5% خلال نفس الربع من عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2018 ما مقداره 13,392.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2018 ما مقداره 33,359.3 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 26,108.1 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 33,848.1 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2018 ما مقداره 1,908.8 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 973.1 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع عجز مقداره 909.9 مليون دينار (3.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,267.5 مليون دينار، ليصل إلى 16,669.6 مليون دينار (55.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 76.7 مليون دينار، ليصل إلى 11,943.9 مليون دينار (39.7% من GDP). وبناءً عليه، ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى GDP لتصل إلى 94.9% في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018، مقابل ما نسبته 94.3% في نهاية عام 2017.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بنسبة 3.0% لتبلغ 4,967.2 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 0.8% لتبلغ 13,081.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.9% ليصل إلى 8,114.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. وتشير البيانات الأولية خلال عام 2018 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 13.1% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 0.1% مقارنة مع عام 2017. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2018 انخفاضاً بنسبة 1.1% مقارنة مع عام 2017. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,971.2 مليون دينار (9.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,376.0 مليون دينار (11.2% من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 12.3% من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2017. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 538.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 1,171.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2018 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 31,654.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2018 ما مقداره 13,392.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2018 ما مقداره 33,359.3 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 26,108.1 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 33,848.1 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017، بينما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة خلال نفس الفترة، باستثناء أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب والتي شهدت انخفاضاً، عن مستواها المسجل في نهاية عام 2017.

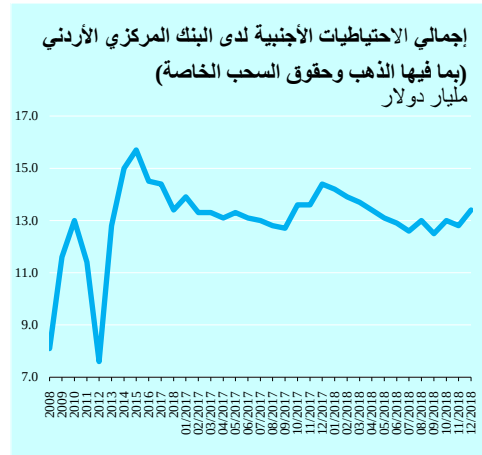
القطاع النقدي والمصرفي

كانون الثاني 2019

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2018 ما مقداره 1,908.8 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الأول من عام 2018 ما مقداره 16,122.7 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 16,962.6 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية		
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق		
نهاية كانون الأول		
2018	2017	
US\$ 13,392.2	US\$ 14,391.8	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *
-6.9%	-0.7%	
33,359.3	32,957.6	السيولة المحلية
1.2%	0.2%	
26,108.1	24,736.8	التسهيلات الائتمانية
5.5%	8.0%	
23,007.0	21,747.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)
5.8%	9.3%	
33,848.1	33,197.7	إجمالي ودائع العملاء
2.0%	0.9%	
25,667.6	25,642.2	ودائع بالدينار
0.1%	-1.3%	
8,180.5	7,555.5	ودائع بالعملة الأجنبية
8.3%	9.0%	
26,944.5	26,916.3	ودائع القطاع الخاص (مقيم)
0.1%	-0.1%	
20,846.4	21,258.2	ودائع بالدينار
-1.9%	-1.5%	
6,098.1	5,658.1	ودائع بالعملة الأجنبية
7.8%	5.2%	

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.



الاحتياطيات الأجنبية

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها

الذهب وحقوق السحب الخاصة) في

نهاية عام 2018 ما مقداره 13,392.2

مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد

لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.

السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2018 ما مقداره 33.4 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار

دينار في نهاية عام 2017.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام

2018 مع نهاية عام 2017، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية عام 2018 ما مقداره 29.1 مليار

دينار، بالمقارنة مع 28.6 مليار دينار في نهاية عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

كانون الثاني 2019

- بلغ حجم النقد المتداول في

نهاية عام 2018 ما مقداره

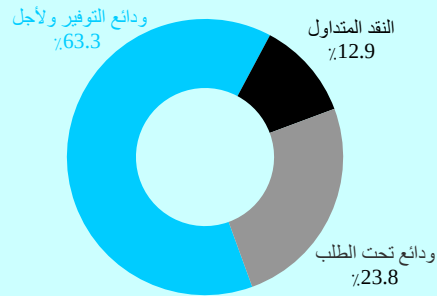
4.3 مليار دينار، وهذا

الرصيد مماثل تقريباً

للرصيد المسجل في نهاية

عام 2017.

الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية لشهر كانون الأول 2018



● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

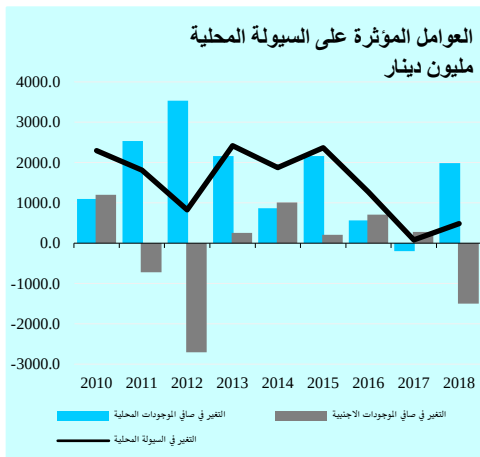
- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي

في نهاية عام 2018 ما

مقداره 26.0 مليار دينار،

بالمقارنة مع 23.8 مليار دينار في نهاية عام 2017.



- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2018 ما مقداره 7.3 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 9.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2018 ما مقداره 9.2 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية مليون دينار		
نهاية كانون الأول		
2018	2017	
7,342.3	9,122.6	الموجودات الأجنبية (صافي)
9,151.4	10,260.0	البنك المركزي
-1,809.1	-1,137.4	البنوك المرخصة
26,017.0	23,835.0	الموجودات المحلية (صافي)
-4,345.0	-5,398.5	البنك المركزي، منها:
675.2	653.1	الديون على القطاع العام (صافي)
-5,043.0	-6,074.5	أخرى (صافي*)
30,362.2	29,233.6	البنوك المرخصة
10,234.1	9,336.7	الديون على القطاع العام (صافي)
23,673.8	22,502.9	الديون على القطاع الخاص
-3,545.7	-2,606.0	أخرى (صافي)
33,359.3	32,957.6	السيولة المحلية (M2)
4,296.4	4,326.5	الت نقد المتداول
29,062.9	28,631.1	الودائع، منها:
6,168.0	5,696.5	بالعملات الأجنبية

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية
الفترة نسبة مئوية

كانون الأول		
2018	2017	
4.75	4.00	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي
5.75	5.00	إعادة الخصم
5.50	4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)
4.00	3.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة
4.75	4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر
4.75	4.00	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

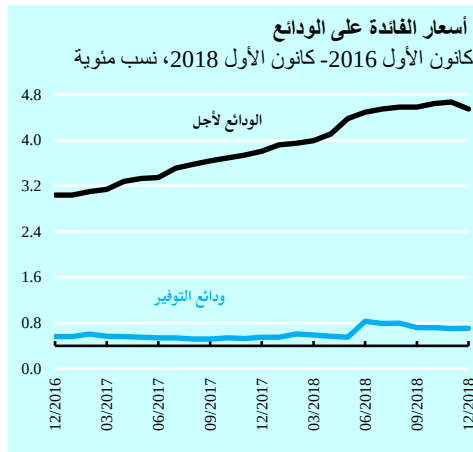
- قام البنك المركزي بتاريخ 24 كانون الأول 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.75%.

- سعر إعادة الخصم: 5.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.75%.

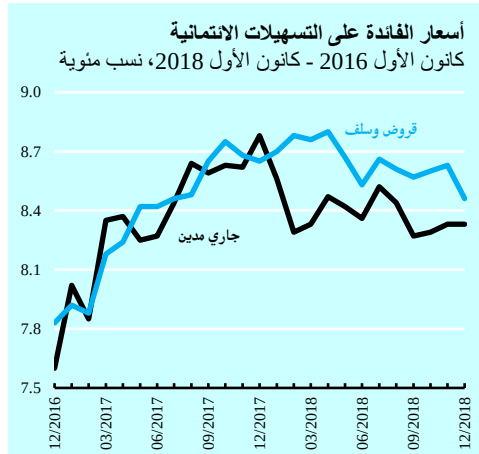
ويأتي هذا القرار في ضوء تطورات أسعار الفائدة في السوق الإقليمية والدولية وانسجاماً مع سياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز اركان الاستقرار النقدي والمصرفي وضمان تنافسية الادوات المحررة بالدينار الاردني.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي: أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الأول 2018 بمقدار 12 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.55%، ليرتفع بذلك بمقدار 75 نقطة أساس عن نهاية عام 2017.



- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الأول 2018 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.71%، ومرتفعاً بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الأول 2018 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.29%، ومنخفضاً بنفس المقدار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الأول 2018 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 8.33%، لينخفض بذلك بمقدار 44 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- الكمبيالات والأسناد المخصصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصصة في نهاية شهر كانون الأول 2018 بمقدار 64 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.34%، لينخفض بذلك بمقدار 89 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

التغير/ نقطة	كانون الأول 2018	كانون الأول 2017	الودائع
-5	0.29	0.34	تحت الطلب
16	0.71	0.55	توفير
75	4.55	3.80	لأجل
التسهيلات الائتمانية			
-89	9.34	10.32	كمبيالات واسناد مخصصة
-18	8.46	8.64	قروض وسلف
-44	8.33	8.77	جاري مدين
74	9.57	8.83	الإقراض لأفضل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الأول 2018 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.46%، لينخفض بذلك بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الأول 2018 ما نسبته 9.57%، ليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 74 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

■ التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 بما مقداره 1,371.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,831.0 مليون دينار 8.0% في نهاية عام 2017.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية عام 2018، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,259.9 مليون دينار (5.8%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 155.0 مليون دينار (31.0%)، والمؤسسات العامة بمقدار 71.4 مليون دينار (20.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 120.1 مليون دينار (5.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

■ الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 33,848.1 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 650.4 مليون دينار (2.0%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 297.7 مليون دينار (0.9%) في نهاية عام 2017.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية عام 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.7 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع نهاية عام 2017، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.6 مليار دينار و7.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال عام 2018 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2017. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الأول من عام 2018 حوالي 592.1 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 491.1 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 11.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2018، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,319.3 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 606.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

■ عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بمقدار 99.3 مليون سهم عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 187.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 15.9 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2018، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,245.9 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,716.7 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2017.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

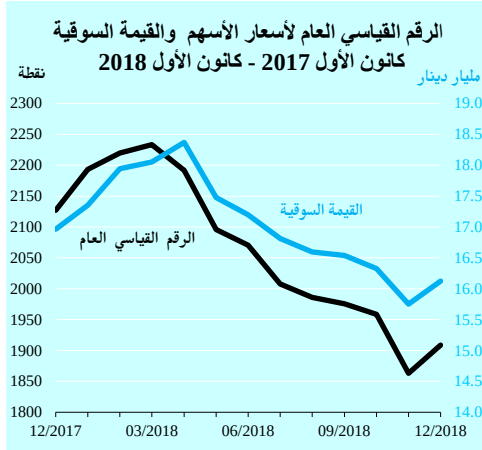
شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الأول 2018 ارتفاعاً قدره 45.7 نقطة (2.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,908.8 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 4.3 نقطة (0.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة		
كانون الأول		
2018	2017	الرقم القياسي العام
1,908.8	2,126.8	القطاع المالي
2,652.7	2,881.5	قطاع الصناعة
1,882.7	2,229.5	قطاع الخدمات
1,279.8	1,449.7	المصدر: بورصة عمان.

المسجل في نهاية عام 2017، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 218 نقطة (10.2%)، مقابل انخفاض قدره 43.5 نقطة (2.0%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 346.8 نقطة (15.6%)، والقطاع المالي بمقدار 228.8 نقطة (7.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 169.9 نقطة (11.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الأول 2018 ما مقداره 16.1 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 371.6 مليون دينار (2.4%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 248.3 مليون دينار (1.5%) خلال نفس الشهر من عام 2017. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017،



فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 839.9 مليون دينار (5.0%)، مقارنة مع انخفاض قدره 376.8 مليون دينار (2.2%) خلال عام 2017.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الأول 2018 تدفقاً موجباً بلغ 461.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 2.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الأول 2018 ما قيمته 495.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 34.8 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 484.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب بلغ 334.3 مليون دينار خلال عام 2017.

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

كانون الأول		
2018	2017	
592.1	124.7	حجم التداول
28.2	6.2	معدل التداول اليومي
16,122.7	16,962.6	القيمة السوقية
187.3	109.4	الأسهم المتداولة (مليون سهم)
461.0	-2.9	صافي استثمار غير الأردنيين
495.7	26.7	شراء
34.8	29.6	بيع

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

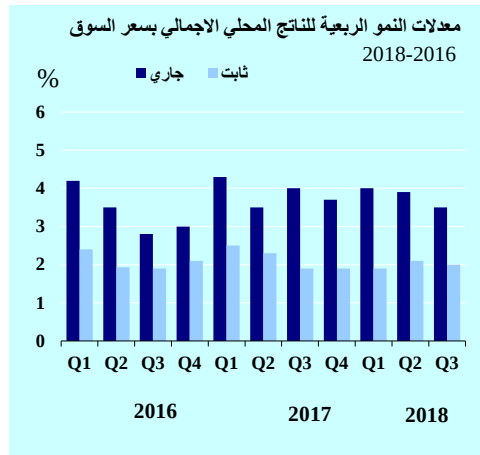
الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2018 بنسبة 2.0%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2017. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5% خلال الربع الثالث من عام 2018 مقابل نمو نسبته 4.0% خلال ذات الربع من عام 2017.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 بنسبة 2.0% مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.9% خلال نفس الفترة من عام 2017.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2018 بنسبة 4.5%، مقابل نمو نسبته 3.3% خلال عام 2017.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2018 ليصل إلى 18.6% (16.3% للذكور و27.1% للإناث)، وذلك مقابل 18.5% (15.4% للذكور و30.0% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 46.9%) و 20-24 سنة (بواقع 37.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2016 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2016					
2.1	2.1	1.9	1.9	2.4	GDP بالأسعار الثابتة
3.4	3.0	2.8	3.5	4.2	GDP بالأسعار الجارية
2017					
2.1	1.9	1.9	2.3	2.5	GDP بالأسعار الثابتة
3.9	3.7	4.0	3.5	4.3	GDP بالأسعار الجارية
2018					
-	-	2.0	2.1	1.9	GDP بالأسعار الثابتة
-	-	3.5	3.9	4.0	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018. يجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات قامت بإعداد ونشر التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمنهجية جديدة تضمنت الانتقال من نظام الحسابات القومية 1968 SNA وبعض مفاهيم نظام الحسابات القومية 1993 SNA إلى نظام الحسابات القومية 2008 SNA، وكذلك تعديل سنة الأساس لتصبح 2016 بدلاً من عام 1994.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، "الصناعة التحويلية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والخدمات الاجتماعية والشخصية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة.

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	الثلاثة أرباع الأولى	2018	الثلاثة أرباع الأولى	2017
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.0	2.2	2.0
الزراعة	5.2	3.2	0.2	0.2
الصناعات الاستخراجية	15.8	2.0	0.3	-
الصناعات التحويلية	1.1	1.5	0.2	0.3
الكهرباء والمياه	2.6	2.3	0.1	0.1
الإنشاءات	0.1	-0.3	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.5	1.3	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.1	1.1	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	2.4	3.0	0.2	0.3
الخدمات المالية	4.0	3.6	0.3	0.3
العقارات	2.6	2.6	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.6	3.9	0.2	0.2
منتجات الخدمات الحكومية	0.9	1.1	0.1	0.1
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.1	2.8	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"منتجات الخدمات الحكومية"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية" و"الزراعة"، و"الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، و"تجارة الجملة والتجزئة" تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2018 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (13.4%)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (3.8%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (0.7%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (13.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (7.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتاحة من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

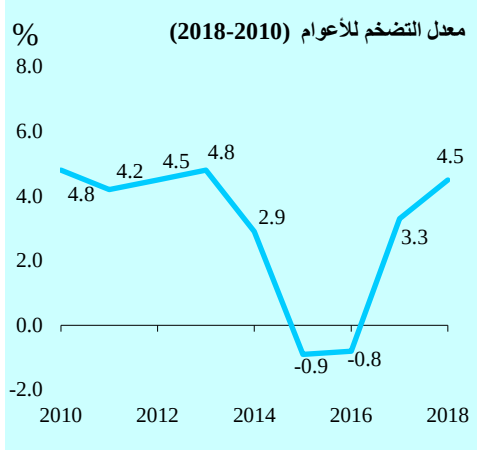
معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2018	الفترة المتاحة	2017	المؤشر	2017
-15.8	كانون الثاني - تشرين الثاني	7.8	المساحات المرخصة للبناء	4.5
-7.1		-2.5	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-2.4
-15.1		-4.5	المنتجات الغذائية	-4.9
-5.3		-5.5	منتجات التبغ	-3.1
-16.7		-5.9	منتجات نفطية مكررة	-7.3
-7.6		-3.1	صنع الملابس	-6.3
-3.9		-0.4	صنع منتجات المعادن اللافلزية	1.9
27.2		-0.7	المنتجات الكيماوية	0.3
0.7		13.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	13.4
-6.8		-13.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-13.8
0.7		13.6	الأنشطة الأخرى للتعبدين واستغلال المحاجر	13.6
3.8		6.7	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	6.9
13.4		5.8	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	8.4
7.4	العام كاملاً	7.3	عدد المغادرين	7.3
-13.0		-14.1	حجم التداول في سوق العقار	-14.1

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

□ الأسعار



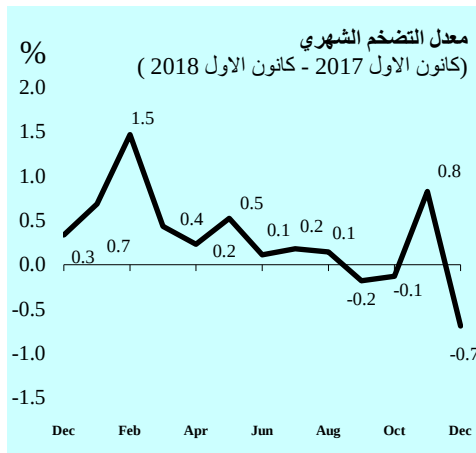
ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 4.5% خلال عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3% خلال عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعريّة والضريبية التي اتخذتها الحكومة والتي كان من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على بعض السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4%. ومن أبرز المجموعات والبند التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال عام 2018:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 21.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2% خلال عام 2017، وذلك نتيجة لقرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار الخبز وتوجيه الدعم لمستحقيه.

معدل التضخم خلال عامي 2017 - 2018					
المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)		معدل التضخم		الأهمية النسبية	مجموعات الإفق
2018	2017	2018	2017		
4.5	3.3	4.5	3.3	100.0	جميع المواد
1.0	-0.1	3.2	-0.4	33.4	(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية
0.9	-0.2	3.4	-0.6	30.5	الغذاء
0.9	0.0	21.2	-0.2	5.0	الحبوب ومنتجاتها
0.0	-0.4	-0.1	-5.0	8.2	اللحوم والدواجن
0.0	0.0	1.5	-0.5	0.8	الأسماك ومنتجات البحر
0.1	0.0	1.6	-0.1	4.2	الألبان ومنتجاتها والبيض
0.1	0.1	4.4	3.5	1.9	الزيوت والدهون
0.0	-0.1	-0.2	-3.3	2.7	الفواكه والمكسرات
-0.1	0.2	-1.8	5.0	3.9	الخضروات والبقول الجافة والمعلبة
0.7	0.4	14.6	7.9	4.4	(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
-0.1	-0.1	-1.5	-2.4	3.5	(3) الملابس والأحذية
0.8	0.6	3.5	2.8	21.9	(4) المساكن، منها:
0.5	0.4	2.7	2.5	15.6	الإيجارات
0.3	0.1	8.2	2.9	4.8	الوقود والإنارة
0.1	0.1	1.7	1.6	4.2	(5) التجهيزات والمعدات المنزلية
0.1	0.2	5.6	8.5	2.2	(6) الصحة
1.4	1.7	9.9	12.9	13.6	(7) النقل
0.0	0.1	0.2	1.8	3.5	(8) الاتصالات
0.1	0.2	2.2	7.4	2.3	(9) الثقافة والترفيه
0.2	0.2	2.7	2.9	5.4	(10) التعليم
0.1	0.0	7.2	0.2	1.8	(11) المطاعم والفنادق
0.1	0.2	1.8	6.3	3.7	(12) السلع والخدمات الأخرى

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

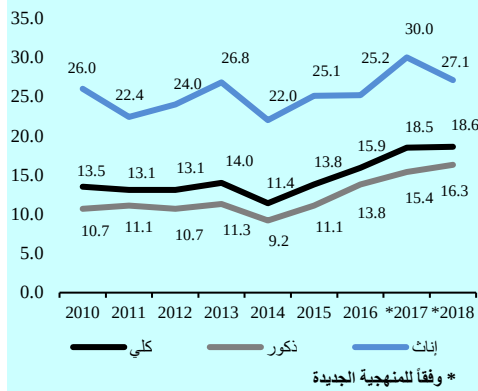
- بند "التبغ والسجائر" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 14.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 7.9% خلال عام 2017، وذلك نتيجة لقرار الحكومة برفع الضريبة الخاصة على السجائر بمقدار 20 قرش على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك في شهر كانون الثاني 2018.
 - مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8% خلال عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 2.7% مقابل ارتفاع نسبته 2.5% خلال عام 2017، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 8.2% مقابل ارتفاع نسبته 2.9% نتيجة إضافة بند فرق أسعار الوقود إلى فاتورة الكهرباء ابتداء من بداية عام 2018.
 - مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 9.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 12.9% خلال عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى رفع أجور النقل العام بنسبة 10% في شهر شباط 2018.
- وقد ساهمت هذه المجموعات والبند مجتمعة برفع معدل التضخم خلال عام 2018 بمقدار 3.8 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 2.6 نقطة مئوية خلال عام 2017.
- وفي المقابل، شهدت مجموعات وبند أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (1.8%)، و"الملابس" (1.7%).
- أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون الأول 2018، فقد شهد تراجعاً بالمقارنة مع



مستواه في الشهر السابق (تشرين الثاني 2018) بنسبة 0.7%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من المجموعات والبند، من أبرزها "الفواكه والمكسرات" (6.7%)، النقل (3.9%)، و"الوقود والإنارة" (1.6%)، وارتفاع أسعار عدد من البند، أبرزها "الحبوب ومنتجاتها" (1.4%)، والإيجارات (0.5%).

سوق العمل

معدل البطالة في الربع الثالث للأعوام 2010-2018



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.6% (16.3% للذكور و 27.1% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2018، وذلك مقابل 18.5% (15.4% للذكور و 30.0% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2018 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 46.9%) و 20-24 سنة (بواقع 37.7%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.1% خلال الربع الثالث من عام 2018.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة الى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.8% (56.9% للذكور و 15.8% للإناث)، بالمقارنة مع 39.2% (60.7% للذكور و 17.1% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.

■ بلغت نسبة المشتغلين الى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 29.9%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 973.1 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 909.9 مليون دينار (3.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. وفي حال استثناء المنح الخارجية (312.3 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 1,285.4 مليون دينار (4.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,149.9 مليون دينار (4.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,267.5 مليون دينار، ليصل إلى 16,669.6 مليون دينار (55.3% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 76.7 مليون دينار، ليصل إلى 11,943.9 مليون دينار (39.7% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,344.2 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 28,613.5 مليون دينار (94.9% من GDP) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018، مقابل 27,269.3 مليون دينار (94.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام بمقدار 516.3 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,317.2 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,783.8 مليون دينار، ليصل إلى 15,352.4 مليون دينار (51.0% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,860.5 مليون دينار، ليصل إلى 27,296.3 مليون دينار (90.6% من GDP).

□ أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 بمقدار 60.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.7%، لتصل إلى 562.8 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2018، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 163.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 6,510.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 90.8 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 72.3 مليون دينار.

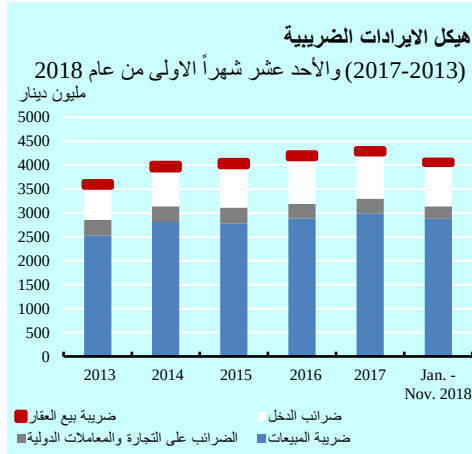
أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2018

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون الثاني- تشرين الثاني		معدل النمو	تشرين الثاني		
	2018	2017		2018	2017	
2.6	6,510.4	6,347.3	-9.7	562.8	623.6	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
1.5	6,198.1	6,107.3	-13.4	513.8	593.5	الإيرادات المحلية، منها:
2.3	4,102.1	4,011.5	-0.7	347.0	349.6	الإيرادات الضريبية، منها:
5.3	2,877.0	2,732.7	5.6	286.7	271.6	ضريبة المبيعات
0.04	2,086.4	2,085.5	-31.8	166.0	243.3	الإيرادات الأخرى
30.1	312.3	240.0	62.8	49.0	30.1	المنح الخارجية
3.1	7,483.5	7,257.2	3.5	675.4	652.4	إجمالي الإنفاق، منها:
-14.5	686.6	802.6	25.1	71.2	56.9	النفقات الرأسمالية
-	-973.1	-909.9	-	-112.6	-28.8	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	-3.6	-3.4	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية



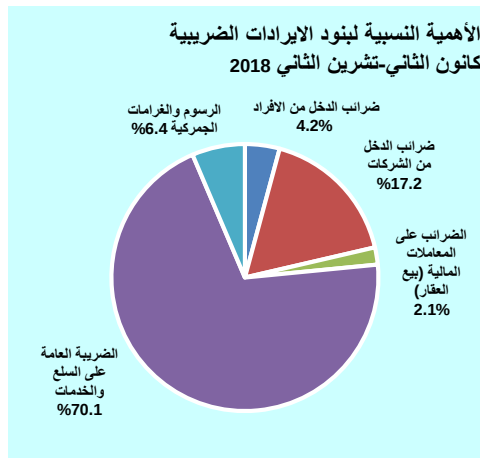
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 90.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 6,198.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 90.6 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 0.9 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.7 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 90.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 4,102.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.2% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 144.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتبلغ 2,877.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 70.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 95.1 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 75.0 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 33.7 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 59.6 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 21.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.4%، لتصل إلى 876.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 21.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساسي، نتيجة لانخفاض حصة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 9.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2% لتصل إلى 172.2 مليون دينار، وانخفاض حصة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 12.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 80.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 704.4 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن صافي أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان قد ارتفعت بنسبة 16.5% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.



- انخفضت حصة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 18.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.4%، لتصل إلى 263.1 مليون دينار.

- انخفضت حصة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار

14.0 مليون دينار، أو ما نسبته 14.1%، لتصل إلى 85.4 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 0.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.04%، لتصل إلى 2,086.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة الإيرادات المختلفة بمقدار 67.0 مليون

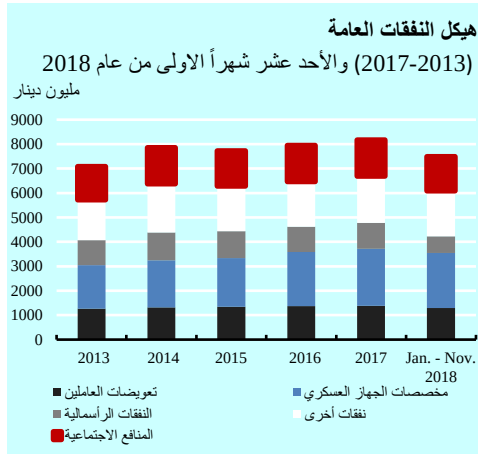
دينار لتبلغ 1,021.8 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 21.1 مليون دينار لتبلغ 825.0 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 45.1 مليون دينار لتبلغ 239.6 مليون دينار (منها 217.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 253.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 0.7 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتصل إلى 9.6 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 72.3 مليون دينار، أو ما نسبته 30.1%، لتصل إلى 312.3 مليون دينار، مقابل 240.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017.

■ إجمالي الإنفاق

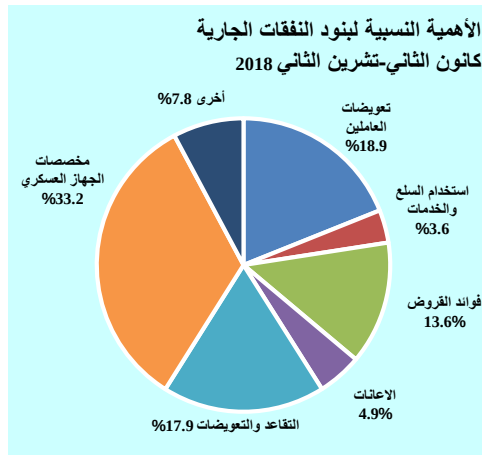


ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 بمقدار 23.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، لتبلغ 675.4 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 226.3 مليون

دينار، أو ما نسبته 3.1%، لتصل إلى 7,483.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.3%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 14.5%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 342.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتصل إلى ما مقداره 6,796.9 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.8% من إجمالي الإنفاق. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبه تتجاوز نسبة ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 91.2%، مقابل 94.6% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية إلى ارتفاع معظم مكوناتها، كما يلي:



- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 140.7 مليون دينار، ليلبلغ 922.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 134.8 مليون دينار، ليصل إلى 2,259.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار

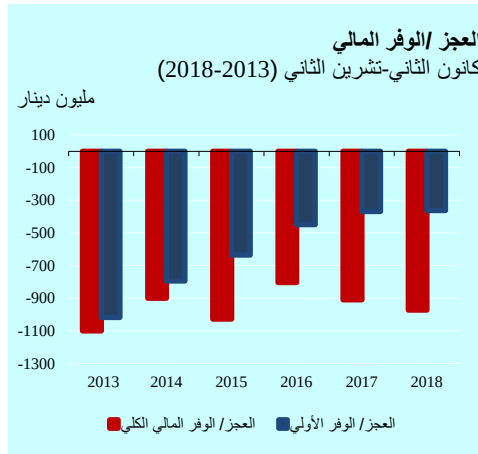
73.0 مليون دينار، ليلبلغ 333.4 مليون دينار.

- ارتفاع بند التقاعد والتعويضات بمقدار 54.6 مليون دينار، ليصل إلى 1,218.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 19.2 مليون دينار، ليصل إلى 1,286.7 مليون دينار.
- وبالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 70.0 مليون دينار، ليلبلغ 245.9 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 116.0 مليون دينار، أو ما نسبته 14.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتصل إلى 686.6 مليون دينار.

■ العجز/الوفر المالي

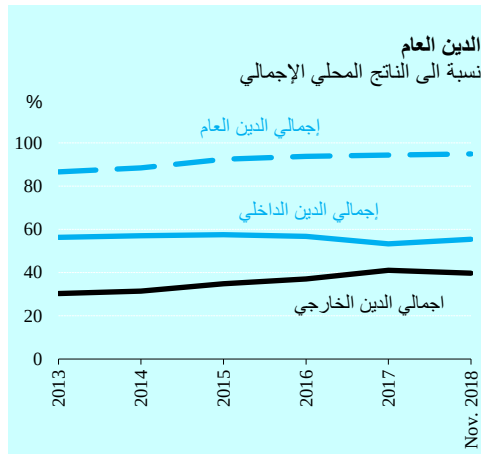
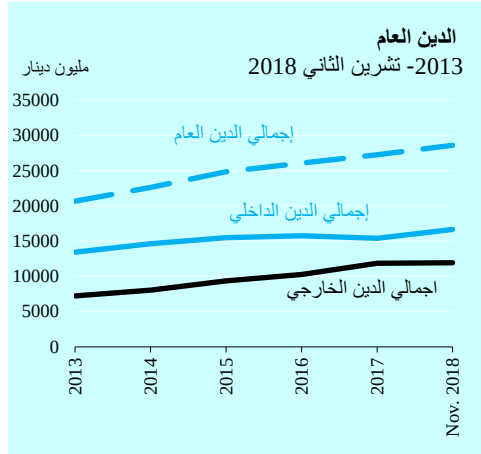


◆ ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، خلال الأحد شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 63.2 مليون دينار، ليصل إلى ما مقداره 973.1 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 909.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة

العجز إلى GDP لتصل إلى نحو 3.6% مقابل عجز نسبته 3.4% خلال نفس الفترة من عام 2017. وباستبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 1,285.4 مليون دينار (4.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,149.9 مليون دينار (4.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

◆ سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً، قبل المنح، (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 363.1 مليون دينار (1.3% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 368.4 مليون دينار (1.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. أما العجز الأولي بعد المنح، فقد بلغ 50.9 مليون دينار (0.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 128.4 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

الدين العام



■ ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 بمقدار 1,267.5 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2017، ليصل إلى 16,669.6 مليون دينار (55.3% من GDP مقابل 53.3% من GDP في نهاية العام الماضي). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,230.3 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 37.1 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2017،

ليصلا إلى 13,777.1 مليون دينار و2,892.4 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,306.4 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليلبلغ 13,500.3 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار، مقارنة مع مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليلبلغ 271.7 مليون دينار. أما ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء محصلة لارتفاع رصيد القروض

والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 84.1 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 2,281.9 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 47.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 610.5 مليون دينار.

■ ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 76.7 مليون دينار، ليصل إلى 11,943.9 مليون دينار (39.7% من GDP مقابل 41.1% من GDP في نهاية عام 2017). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.6% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 8.1%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.9%، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (5.7%)، والدينار الكويتي (5.4%).

■ أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 بمقدار 1,344.2 مليون دينار، ليصل إلى نحو 28,613.5 مليون دينار (94.9% من GDP) مقابل 27,269.3 مليون دينار (94.3% من GDP) في نهاية عام 2017.

■ وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 بمقدار 516.3 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,317.2 مليون دينار.

■ وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,783.8 مليون دينار، ليبلغ 15,352.4 مليون دينار (51.0% من GDP مقابل 46.9% من GDP في نهاية عام 2017). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,860.5 مليون دينار ليبلغ 27,296.3 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 90.6% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 88.0% من GDP في نهاية عام 2017.

■ وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بمقدار 96.6 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتبلغ 1,177.6 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 834.5 مليون دينار، وفوائد بقيمة 343.1 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعيرية لعام 2019

◆ كانون الثاني

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، وتنشيط سعر اسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

معدل النمو %	2019	2018	السعر / الوحدة	المادة
	كانون الثاني	كانون الأول		
-7.3	695	750	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-6.2	905	965	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-5.4	1,055	1,115	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
-7.4	560	605	فلس/لتر	السولار
-7.4	560	605	فلس/لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-13.5	386.3	446.5	دينار/طن	زيت الوقود (1%)
-10.8	415	465	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-10.6	420	470	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-10.3	435	485	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-14.5	377.4	441.2	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2019/1/1

- قرر مجلس الوزراء منح الحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل؛ وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر المجلس منح حافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل؛ وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعة لضريبة خاصة بنسبة 25%.
- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهابررد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية الخاضعة لنسبة 10% و16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2018

◆ كانون الأول

- أقر مجلس الوزراء قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018، ويقرأ مع القانون رقم (34) لسنة 2014، على أن يعمل به اعتباراً من 2019/1/1.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 18 فلساً بدلاً من 22 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الأول، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

أيلول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء بعض السلع الغذائية الطازجة (خضار وفواكه) من الضريبة العامة على المبيعات، بعد أن كانت خاضعة لضريبة بنسبة 10%، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الضريبة على مجموعة أخرى من المنتجات الزراعية من 10% إلى 4%. كما قرر المجلس إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات.
- أقر مجلس الوزراء صيغة معدلة لمشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والذي تم سحبه في شهر حزيران 2018. ويهدف التعديل إلى إصلاح النظام الضريبي، وتحفيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية وخلق فرص العمل في المحافظات، وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي من خلال تصاعدية الضريبة، ومحاربة التهرب الضريبي، والاعتداء على المال العام.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 22 فلساً بدلاً من 24 فلساً، ابتداءً من شهر تشرين الأول، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

تموز

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، والتي لا تتجاوز سعة محركها 2500 CC، كما يلي:
 - تخفيض الضريبة الخاصة على سيارات الهايبرد، لتصبح كالتالي:
 - 30% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
 - 35% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
 - 40% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
 - 45% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.
 - تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد التي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح على النحو التالي:
 - 12.5% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
 - 20% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
 - 25% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
 - 30% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.
 - تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على وزن السيارات لتصبح على النحو التالي:
 - 350 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
 - 500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
 - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
 - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 24 فلساً بدلاً من 17 فلساً، ابتداءً من شهر تموز، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بالقرار المنتهي العمل به في نهاية عام 2017، والقاضي باقتطاع 10% من اجمالي الراتب الشهري لجميع العاملين في القطاع العام ممن تزيد رواتبهم الشهرية عن 2000 دينار، على ان يطبق فقط على رئيس الوزراء وأعضاء الفريق الوزاري، وذلك اعتباراً من 2018/7/1 وحتى نهاية العام الحالي.

حزيران

- قرر مجلس الوزراء سحب مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، وجاء هذا القرار انسجاماً مع التوجيهات الملكية التي تضمنها كتاب التكليف السامي، والذي شدد على ضرورة إجراء مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.
- صدور الإرادة الملكية السامية بوقف العمل بقرار رفع أسعار المحروقات وزيادة بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء لشهر حزيران الجاري، والإبقاء عليها كما كانت في شهر أيار، وذلك للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في شهر رمضان.

أيار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 17 فلساً بدلاً من 15 فلساً، ابتداءً من شهر أيار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والهادف الى معالجة التجنب والتهرب الضريبي، وتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

نيسان

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 15 فلساً بدلاً من 14 فلساً، ابتداءً من شهر نيسان، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض التعريفات الجمركية على ورق الكتابة والطباعة من قياس A4، ليصبح 5% بدلاً من 10%.

آذار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

- قرر مجلس الوزراء اعفاء البنود الواردة في الجدول أدناه من ضريبة المبيعات، علماً بأنها كانت تخضع للضريبة بنسبة 5%:

رقم البند	الوصف
71	فضة بجميع أشكالها
71	ذهب نصف مشغول
71	ماس غير مشغول
71	ماس مشغول
7113	حلي ومجوهرات واجزاؤها من ذهب
7114	مصنوعات صياغة واجزاؤها من فضة ومعادن ثمينة أخرى
7115	مصنوعات من معادن عادية بقشرة من معادن أخرى ثمينة
3691	خدمات تصنيع وصياغة الذهب والحلي والمجوهرات

◆ شباط

- قررت هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10% اعتباراً من تاريخ 2018/2/7. ويشمل القرار حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 4 فلسات، ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع الكتب، والصحف والمجلات الدورية المطبوعة، وكتب الأطفال المصورة، وكتب الرسم والتلوين، الى ضريبة المبيعات بنسبة الصفر.

◆ كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:
- تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
 - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
 - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
 - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.

- رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4%، مع الإبقاء على بعض السلع الأساسية دون تغيير لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
- رفع الضريبة الخاصة على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة مطروحة للاستهلاك المحلي، وفقاً لسعر البيع للمستهلك.
- عدم تجديد إعفاء مركبات الهايبرد، الذي بدأت الحكومة بتطبيقه في عام 2012، لتصبح الضرائب الخاصة على سيارات الهايبرد ما نسبته 55% بدلاً من 25% في حال شراء مركبة هايبرد من دون شطب مركبة قديمة، وفي حال شطب مركبة قديمة واستبدالها بهايبرد تصبح نسب الضريبة 40% بدلاً من 12.5%.
- فرض ضريبة خاصة على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها، وذلك على النحو التالي:
 - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
 - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
 - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
 - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.
- رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و 98 لتصبح 30%.
- رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20%.
- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر، سواء كان طبيعياً أو معنوياً (باستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو التالي:

المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التي يتجاوز عمرها 10 سنوات		فئة المحرك CC
الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي	
30	40	40	50	حتى 1500
60	80	80	100	أكبر من 1500 حتى 2000
100	120	200	400	أكبر من 2000

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2018

كانون الأول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة جمهورية الصين الشعبية بقيمة 11.5 مليون دولار، وذلك لتمويل 10 أطقم من أجهزة الفحص بالأشعة السينية لدائرة الجمارك العامة لفحص الشاحنات المحملة بالبضائع، وفحص الطرود والحقائب عبر حدود المملكة.
- التوقيع على إتفاقيتي قرضين ميسرين جداً مقدمين من بنك الاعمار الالمانى (KfW) بقيمة 97 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروعين حيويين في قطاع المياه.
- التوقيع على اتفاقية لجدولة ديون الصندوق السعودي للتنمية على الاردن بقيمة 114 مليون دولار، حيث تضمنت الاتفاقية جدولة 19 قرصاً مستحقة على الحكومة الأردنية لمدة 20 عام، منها 5 سنوات فترة سماح.
- التوقيع على اتفاقية منحة مشتركة مقدمة من الولايات المتحدة والدانمارك بقيمة 14 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة من أجل تخفيف الضغوط المالية على وزارة الصحة نتيجة تدفق اللاجئين السوريين للمملكة.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 6.5 مليون يورو لتمويل مشروع تطوير البنى التحتية والفنية لمعبر الكرامة على الحدود الأردنية-العراقية، وبما يساهم في زيادة وانسياب حركة التجارة والمسافرين بين البلدين الشقيقين.
- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 30.6 مليون يورو، لإنشاء عشر مدارس حكومية جديدة في الاردن.

تشرين الثاني

- التوقيع على اتفاقية قرض سياسة التنمية (قرض دعم الموازنة العامة) مقدم من الحكومة اليابانية بقيمة 300 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، وذلك بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي وبيئة الأعمال وتوفير فرص عمل في المملكة.

تشرين الأول

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 86 مليون يورو لدعم الموازنة العامة ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الأردن، وذلك ضمن محضر المحادثات المتضمن تقديم منح وقروض ميسرة بقيمة 462.1 مليون يورو لتمويل مشاريع تنموية، ومنح لدعم اللاجئين السوريين.

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 50 مليون يورو لبرنامج دعم سيادة القانون في الأردن.
- التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع كل من المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والتي جاءت نتيجة لقمة مكة التي عقدت في شهر حزيران 2018، لمساعدة الاردن في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية نتيجة لحالة عدم الاستقرار في المنطقة وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك على النحو التالي، وحسب كل دولة:
 - المملكة العربية السعودية
 - اتفاقية منحة لدعم الميزانية في تمويل مشاريع وبرامج بقيمة 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات لتمويل عدد من المشاريع التنموية في قانون الموازنة العامة.
 - دولة الامارات العربية المتحدة
 - تقديم ودیعة في البنك المركزي الاردني بقيمة 333.3 مليون دولار.
 - تقديم منحة لدعم ميزانية الحكومة الاردنية بقيمة 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات.
 - تقديم قرض تنموي للمشاريع الانمائية بقيمة 50 مليون دولار.
 - تقيم ضمانات للبنك الدولي بحد أقصى 200 مليون دولار.
 - دولة الكويت
 - تقديم ودیعة في البنك المركزي الاردني بقيمة 500 مليون دولار بشروط تفضيلية.
 - تقديم برنامج اقراضي بقيمة 500 مليون دولار على مدى خمس سنوات بواقع 100 مليون دولار سنوياً ابتداءً من 2020/2019 لتمويل مشاريع رأسمالية/ تنموية في الموازنة العامة.
 - اتفاقية لإعادة جدولة مديونية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الأردن بقيمة 300.7 مليون دولار، وقد تضمنت الاتفاقية إعادة جدولة مديونية الصندوق على الحكومة الاردنية والتي لم يتم سدادها لغاية تاريخ 2018/12/31. ويبلغ عدد القروض المجدولة حوالي 17 قرصاً بقيمة إجمالية تبلغ 91.1 مليون دينار كويتي (ما يعادل 300.7 مليون دولار)، سيتم سدادها على مدى 40 عام، متضمنة فترة سماح تبلغ 15 سنة، وبسعر فائدة يبلغ 1%.

◆ أيلول

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 115 مليون يورو، وذلك لدعم قطاعي المياه والتعليم، منها منحة بقيمة 20 مليون يورو، ضمن التزامات الحكومة الألمانية بتقديم مساعدات جديدة للمملكة لعام 2018. وقروض ميسرة جداً بقيمة 95 مليون يورو، ضمن المساعدات التي التزمت بها ألمانيا للأردن في عام 2017.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الصينية بقيمة 31.5 مليون دولار، لتمويل توسعة وإعادة تأهيل طريق السلط - العارضة.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية (USTDA) بقيمة 900 ألف دولار، لتطوير المدينة الذكية في عمان بالشراكة مع امانة عمان الكبرى.

◆ آذار

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشاريع ذات أولوية ضمن مساعدات الاتحاد الأوروبي المقررة للأردن لعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ المنحة الأولى (10 مليون يورو) لمشروع إجراءات تطوير التجارة الداعمة للنمو الاقتصادي الشامل. والمنحة الثانية، بنفس القيمة، خصصت لمشروع دعم إجراءات لتنفيذ أولويات الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 بنسبة 3.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 452.4 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 3.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 4,967.2 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 بنسبة 2.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 1,216.3 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 0.8% مقارنة مع نفس الفترة المماثلة من عام 2017 لتبلغ 13,081.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 انخفاضاً نسبته 2.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 763.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.9% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 8,114.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بنسبة 14.8% مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل إلى 271.7 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 13.1% مقارنة مع عام 2017، لتصل إلى 3,726.6 مليون دينار. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 8.5% خلال شهر كانون الأول من عام 2018 مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل إلى 67.5 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 0.1% لتصل إلى 984.6 مليون دينار مقارنة مع عام 2017.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بنسبة 2.2% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليصل إلى 234.8 مليون دينار. أما خلال عام 2018، فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.1% مقارنة مع عام 2017 ليبلغ 2,606.3 مليون دينار.

- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,971.2 مليون دينار (9.0% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع عجز مقداره 2,376.0 مليون دينار (11.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 12.3% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
- سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 538.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة بحوالي 1,171.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
- سجل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 31,654.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 122.9 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 100.5 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 22.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017 ليبلغ 17,274.4 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية				
ملليون دينار				
كانون الثاني – تشرين الثاني				
معدل النمو (%)	2018	2017	معدل النمو (%)	2017
الصادرات الوطنية				
9.2	1,105.3	1012.2	الولايات المتحدة الأمريكية	
-11.8	456.2	517.0	السعودية	
24.0	437.3	352.6	الهند	
32.0	421.2	319.1	العراق	
-5.7	171.5	181.9	الإمارات	
-28.2	161.5	224.8	الكويت	
-17.2	87.4	105.6	قطر	
المستوردات				
30.2	2,213.9	1,699.9	السعودية	
0.0	1,805.8	1,806.6	الصين	
-14.0	1,140.1	1,325.8	الولايات المتحدة الأمريكية	
5.0	598.3	569.9	ألمانيا	
-13.5	549.9	635.4	الإمارات	
15.8	513.7	443.5	تركيا	
-24.1	412.2	543.1	إيطاليا	
المصدر : دائرة الإحصاءات العامة.				

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية				
ملليون دينار				
كانون الثاني – تشرين الثاني				
معدل النمو (%)	2018	معدل النمو (%)	2017	
2018/2017	القيمة	2017/2016	القيمة	
0.1	17,274.4	4.9	17,252.0	التجارة الخارجية
3.0	4,967.2	-0.8	4,822.3	الصادرات الكلية
3.0	4,192.7	2.2	4,069.8	الصادرات الوطنية
2.9	774.5	-14.4	752.5	المعاد تصديره
-0.8	13,081.7	5.8	13,182.2	المستوردات
-2.9	-8,114.5	10.0	-8,359.9	الميزان التجاري
المصدر : دائرة الإحصاءات العامة.				

الصادرات السلعية

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً
الأولى من عامي 2017 و2018، مليون دينار

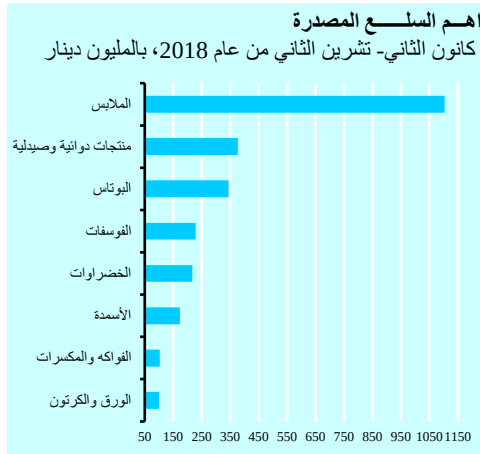
معدل النمو (%)	2018	2017	
3.0	4,192.7	4,069.8	إجمالي الصادرات الوطنية
10.8	1,103.5	996.3	الملابس
10.4	970.4	879.2	الولايات المتحدة الأمريكية
-1.5	376.9	382.6	منتجات دوائية وصيدلية
-24.2	74.3	98.0	السعودية
33.4	70.7	53.0	العراق
12.6	44.6	39.6	الجزائر
1.0	31.5	31.2	الإمارات
13.5	344.0	303.1	البوتاس
15.7	103.1	89.1	الهند
-42.3	43.1	74.7	الصين
36.7	39.5	28.9	مصر
31.7	34.9	26.5	ماليزيا
-8.4	228.6	249.6	الفوسفات
-1.8	155.5	158.3	الهند
-11.2	52.5	59.1	اندونيسيا
-17.3	216.9	262.3	الخضروات
-13.8	60.2	69.8	السعودية
1.6	51.0	50.2	الكويت
-28.2	38.1	53.1	الإمارات
35.4	173.4	128.1	الأسمدة
172.0	82.7	30.4	الهند
-25.8	29.7	40.0	تركيا
194.2	20.3	6.9	السودان
-4.7	102.8	107.9	الفواكه والكسرات
-13.5	29.6	34.2	الكويت
-6.5	27.4	29.3	السعودية
-1.1	8.9	9.0	الإمارات
-1.7	99.9	101.6	الورق والكرتون
-26.3	35.6	48.3	السعودية
35.9	28.0	20.6	العراق
4.3	4.8	4.6	لبنان

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 ارتفاعاً نسبته 3.0% لتصل إلى 4,967.2 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 122.9 مليون دينار (3.0%) لتصل إلى 4,192.7 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 22.0 مليون دينار (2.9%) لتصل إلى 774.5 مليون دينار.

وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:

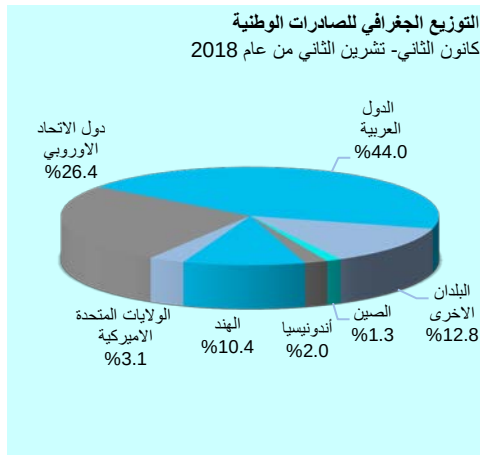
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 107.2 مليون دينار (10.8%) لتصل إلى 1,103.5 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 87.9% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 45.3 مليون دينار (35.4%) لتصل إلى 173.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا والسودان على ما نسبته 76.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.



- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 40.9 مليون دينار (13.5%) لتصل إلى 344.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين ومصر وماليزيا على ما نسبته 64.1% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 45.3 مليون دينار (17.3%) لتصل إلى 216.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والامارات على ما نسبته 68.8% من إجمالي صادرات المملكة من الخضروات.

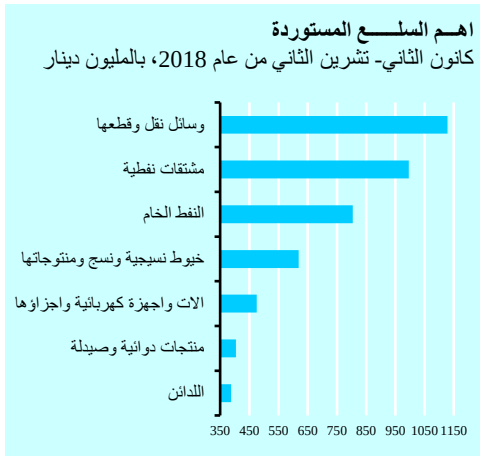
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 21.0 مليون دينار (8.4%) لتصل إلى



228.6 مليون دينار، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات بنسبة 20.5% وارتفاع الأسعار بنسبة 15.3%. وقد استحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا على ما نسبته 91.0% من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- انخفاض الصادرات من "المنتجات الدوائية والصيدلية" بمقدار 5.7 مليون دينار (1.5%)، لتصل إلى 376.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر والامارات على ما نسبته 58.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والفوسفات والخضروات والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" و"الورق والكرتون" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 على ما نسبته 63.1% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2017. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 67.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 مقابل 66.7% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.



■ المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بنسبة 0.8% لتصل إلى 13,081.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 5.8% خلال نفس الفترة من عام 2017.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم

المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 295.2 مليون دينار، (20.7%)، لتصل إلى 1,128.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان ما نسبته 52.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

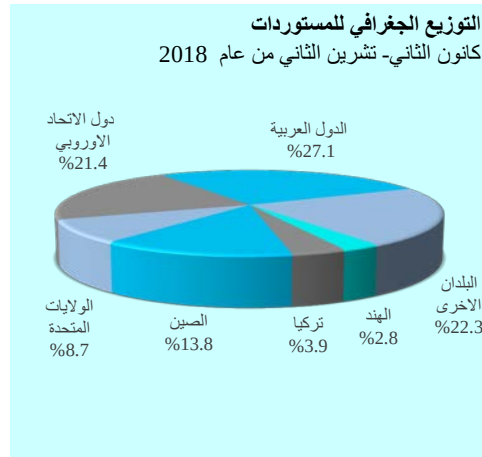
أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عامي 2017 و2018، مليون دينار

معدل النمو (%)	2018	2017	
-0.8	13,081.7	13,182.2	إجمالي المستوردات
-20.7	1,128.6	1,423.8	وسائط النقل و قطعها
-21.4	257.0	326.9	الولايات المتحدة الأمريكية
-1.1	171.8	173.7	ألمانيا
-36.3	165.6	260.1	اليابان
70.4	996.1	584.5	مشتقات نفطية
184.8	452.6	158.9	السعودية
-	165.3	-	لاتفيا
94.8	159.7	82.0	الإمارات
9.7	804.4	733.0	النفط الخام
9.7	804.4	733.0	السعودية
2.5	618.8	603.6	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
16.8	271.2	232.2	الصين
-16.4	153.4	183.6	تايوان
-3.4	57.5	59.5	تركيا
-1.6	475.7	483.5	الألات والأجهزة الكهربائية وأجزائها
-8.2	190.4	207.3	الصين
32.3	56.1	42.4	تركيا
-1.7	28.5	29.0	ألمانيا
3.0	403.8	392.1	منتجات بولائية وصيدلية
3.8	54.4	52.4	ألمانيا
3.4	48.9	47.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-17.4	37.6	45.5	فرنسا
5.2	387.4	368.3	الدانم
9.0	210.0	192.6	السعودية
50.9	33.8	22.4	الصين
-1.8	27.2	27.7	الإمارات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "الألات والأجهزة الكهربائية وأجزائها" 7.8 مليون دينار (1.6%)، لتصل إلى 475.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وألمانيا ما نسبته 57.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 411.6 مليون دينار (70.4%) لتصل إلى 996.1 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية ولاتفيا والإمارات ما نسبته 78.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 71.4 مليون دينار (9.7%) لتصل إلى 804.4 مليون دينار، وذلك محصلة لانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 19.7% وارتفاع أسعار النفط بنسبة 36.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. وينكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 19.1 مليون دينار (5.2%) لتصل إلى 387.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 70.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 15.2 مليون دينار (2.5%) لتصل إلى 618.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.



- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" والنفط الخام و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها" و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن، على

ما نسبته 36.8% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 مقابل 34.8% خلال نفس الفترة من عام 2017. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وتركيا وإيطاليا خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 على ما نسبته 55.3% من إجمالي المستوردات مقابل 53.3% خلال نفس الفترة من عام 2017.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 3.8 مليون دينار (5.1%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 78.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها ارتفاعاً مقداره 22.0 مليون دينار (2.9%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 774.5 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين الثاني من عام 2018 انخفاضاً مقداره 19.0 مليون دينار (2.4%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 763.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 فقد شهد عجز الميزان التجاري انخفاضاً مقداره 245.4 مليون دينار (2.9%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 8,114.5 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2018 بنسبة 2.2% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 234.8 مليون دينار. أما خلال عام 2018 فقد انخفض إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.1% مقارنة مع عام 2017 ليصل إلى 2,606.3 مليون دينار.

□ السفر

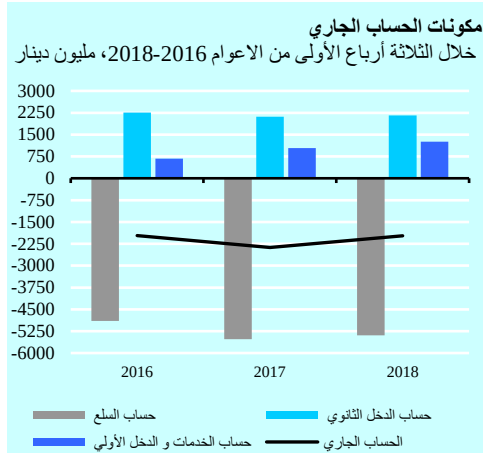
■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 35.1 مليون دينار (14.8%) لتصل إلى 271.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال عام 2018 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 13.1% مقارنة مع عام 2017 لتصل إلى 3,726.6 مليون دينار.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 5.3 مليون دينار (8.5%) لتصل إلى 67.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال عام 2018 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 0.1% مقارنة مع عام 2017 لتصل إلى 984.6 مليون دينار.

ميزان المدفوعات



تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,971.2 مليون دينار (9.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,376.0 مليون دينار (11.2% من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2017. أما باستثناء

المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري لـ 2,249.4 مليون دينار (10.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع 2,617.3 مليون دينار (12.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 بمقدار 131.6 مليون دينار (2.4%) ليصل إلى 5,394.0 مليون دينار مقابل 5,525.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- ◆ ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بمقدار 198.8 مليون دينار لـ 1,325.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل الأولي بمقدار 20.6 مليون دينار ليصل إلى 65.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 مقارنة مع عجز بلغ 85.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 26.7 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 بمقدار 53.8 مليون دينار ليصل 2,162.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 2,109.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 36.9 مليون دينار لـ 278.2 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 16.9 مليون دينار ليصل إلى 1,884.6 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 تدفقاً للداخل بمقدار 41.3 مليون دينار مقابل تدفقاً للداخل بنحو 18.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2017. في حين سجل الحساب المالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 صافي تدفق للداخل مقداره 2,433.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,448.0 خلال الفترة المقابلة من عام 2017، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018:

- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 538.9 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,171.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 77.7 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 30.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
- ◆ تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 699.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 7.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.
- ◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,273.1 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,253.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2018 التزاماً نحو الخارج بلغ 31,654.0 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2017 والبالغ 29,432.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 بمقدار 1,658.6 مليون دينار ليصل إلى 17,036.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,401.8 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 303.3 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2018 بمقدار 562.7 مليون دينار ليصل إلى 48,690.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 523.7 مليون دينار ليبلغ 24,841.5 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 365.1 مليون دينار لتبلغ 7,938.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 294.5 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 70.6 مليون دينار للبنوك المرخصة).
- ◆ ارتفاع رصيد القروض لدى الحكومة العامة بمقدار 134.6 مليون دينار، ليبلغ 4,363.5 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 351.8 مليون دينار لتبلغ 7,858.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 257.5 مليون دينار ليصل إلى 643.9 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد الائتمان التجاري قصير الاجل الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 47.6 مليون دينار ليصل إلى 785.1 مليون دينار.